"التَّفسير وآلياته في أمالي السُّهيلي : دراسة تحليلية"

د. فوزية بنت بدَّاح بن مخلد العتيبي

ملخص:

يعدُّ التَّفسير عصب العلوم أيًّا كان نوعها، وأيًّا كان قدره؛ فهو كَشْفٌ -بطريقة أو بأخرى- عن الجانب الخفي بها، سواء أكان شرحًا أم تعليلاً. وقد وجدت التَّفسيرات في الدَّرس النَّحوي المورد الثَّري للظهور؛ لكونه علم اجتهادي، وهي كذلك، وإن تباينت مواقف النُّحاة منها إقدامًا وإحجامًا، إذ ما ذا إلاَّ تحقيقًا لإحدى دلالات هذا المصطلح؛ فالتَّفسير يُقصد به -في هذه الدِّراسة- التَّبيين والتَّوضيح سواء أكان بالشَّرح أم بالتَّعليل، وعلى ذا فقد كان غاية الدِّراسة الوقوف على حقيقة هذا المصطلح وآلياته من خلال دراسة تحليليَّة له في أمالي السُّهيلي، وخلصت في نهايتها إلى أنَّ بروز صورتي التفسير في هذا المصنَّف كان متفاوتًا؛ إذ برزت صورة التَّفسيرات التعليليَّة أكثر من أختها صورة التَّفسيرات الشَّارحة، وتنوَّعت آلياتها، كاشفة بذلك عن جانب من فكر السُّهيلي النَّحوي، وموقفه من تفسيرات النُّحاة الآخرين.

Abstract:

Longer explanation nerve science of any kind, in whatever capacity, is revealed-one way or another-on the hidden side, whether it be an explanation or an explanation. I have found the explanations in the rich resource of grammar lesson; for being aware of my endeavor, and it is, and that their aggressive grammarians and attitudes varied sizes, so to have only one term, semantics interpretation intended-in this study-signifying and clarify whether the explanation or reasoning, and so it was until studying stand on the fact that term and its mechanisms through analytical study "Amali Alsohili", and concluded in the end that the emergence of my explanation in this workbook has been uneven; as picture explanations More explanation of her sister picture explanations colons, varied mechanisms, thereby revealing aspect of grammar, fans thought his attitude from other grammarians interpretations.

المقدمة:

حظيت الاجتهادات النَّحويَّة بعناية الباحثين، الَّذين دققوا النَّظر فيها على امتداد أجيال عديدة، منظِّرين أو مطبقين لها، إلاَّ أنَّ من بينها اجتهاد كاد أن يتوارى عن ساحة الدَّرس النَّحوي إلاَّ لمامًا، ذاك هو التَّفسير النَّحوي.

وكان إنعام النَّظر في (أمالي السُّهيلي) محفِّزًا لتبني دراسة تحاول إماطة اللثام عن هذا الاجتهاد من خلاله؛ إذ السُّهيلي ذو فكر تفسيري متَّقد، لا تكاد تخلو جلُّ مسائل أماليه من ملامح تفسيريَّة.

وبذا، قامت فكرة الدِّراسة على أساس فرضيتين: الفرضية الأولى يجسدها تساؤل: هل سارت تفسيرات السُّهيلي في أماليه على نسق واحد؟ إن كانت الإجابة بـ (نعم) فما الدَّافع من ذلك؟ وإن كانت الإجابة بـ (لا) فما هي صور تفسيراته؟ وما آلياته فيه؟

والفرضية الثَّانية يجسدها تساؤل: هل كانت تفسيرات السُّهيلي في أماليه متوافقة مع تفسيرات النُّحاة؟ إن كانت الإجابة بـ (نعم) فما الثمرة المرجوة منها؟ وإن كانت الإجابة بـ (لا) فما موقفه من تفسيرات النُّحاة؟ وما موقفهم من تفسيراته؟

وتماشيًا مع هاتين الفرضيتين الممثلتين لموضوع الدِّراسة كان المنهج التَّحليلي النَّقدي أكثر ملائمة لها، واقتضت بذلك طبيعتها أن تقوم على محورين؛ المحور الأول (تفسيرات السُّهيلي وتصنيف آلياته في أماليه)، والمحور الثاني (تفسيرات السُّهيلي في الميزان). يسبقهما تمهيد موجز بمفهوم التَّفسير، ويتلوهما استعراض ما توصَّلت إليه الدِّراسة من نتائج.

هذا، والله أسأل التَّوفيق والسَّداد.

التَّمهيـد: مفهـوم التَّفسـير ومكانتـه في الـدَّرس النَّحوي

ترد كلمة (الفَسْر) في المعاجم اللُّغويَّـة بمعنـى البيان؛ إذ يقال: "فَسَر الشَّيء يفسِرُه ... وتَفْسُرُه .. فَسْرًا، **وفَسَّرَهُ أَبانه**"، والتَّفسير مثلـه. ابـن الأَعرابي: التَّفسير والتأْويل والمعنى واحـد ... الفَسْرُ كشف المـُغَطّى، **والتَّفسير كَشف المُراد عن اللفظ المُشْكل**، والتَّأْويل ردّ أَحد المحتملـين إلى ما يطابق الظاهر، واسْتَفْسَـرْتُه كـذا، أَي: سأَلته أَن يُفَسِّره لي ..." [١]، وقيل:"التَّفسير فـي الأصل هو الكشف والإظهار" [٢]. و"قال أهـل البيان التَّفسير هو أن يكون في الكلام لبس وخفاء فيؤتى بما يزيله ويفسره" [٣]، وجاء في الكليات: ".. وتفسير الإعراب مـن ملاحظـة الصِّـناعة النَّحوية" [٤].

ولعلَّ ممَّا يعضده قول القائل: ".. إلاَّ أنْ يكـونَ أرادَ تفسيرَ المعنى لا تفسيرَ الإِعـراب" [٥]؛ إذ يُلمَح منه أنَّه ثمَّة فرق بين نوعين من التَّفسـير؛ فتفسير المعنى قائم على مراعاة المعنى المـراد وسياقه، وتفسير الإعراب قائم علـى مراعـاة الصِّناعة النَّحويَّة؛ بتفسير العلائق بـين ألفـاظ تراكيبها، وعلاماتها.

والبحث عن حدِّ مصطلح (التَّفسير) في الدَّرس النَّحوي أفضى إلى ندرة مَن قنَّنه بحـدٍّ جـامع مانع، ومع ذا يمكن رصد ملامحـه فـي هـذا الدَّرس من خلال منظـورين: شـرح العلائـق النَّحويَّة بين ألفاظ التَّراكيب، وتعليلها [٦].

هذه النُّدرة ينبغي ألاَّ تُفسَّر بمحدوديته فـي هـذا الدَّرس؛ إذ إنعام النَّظر في إرهاصات نشأة النَّحو تكشف عن اقترانه بها لمحاولـة فهـم الـنَّص القرآني؛ إذ كان توجُّه النُّحاة إلى تفسير كتاب الله توجُّهًا طبيعيًا؛ تحقيقًـا لتلـك الغايـة؛ تحلـيلاً واستنباطًا، وما اختلاف النُّحاة في إعراب بعض آياته إلا تفسير تطبيقي للحرص على فهم معانيه، بقدر ما يتوفر لهم من دراية بالدلالات اللغويـة، الَّتي تؤثر –بطريقة أو بأخرى– في التَّوجيهـات الإعرابية [٧].

وعلى هذا فحصر نشأة النَّحو في فشو اللحن بعيد عن الواقع؛ لأنَّ النُّحاة الأوائل سعوا لفهم النَّص القرآني، وساروا على هدى هـذا الـدافع أمـام قبولهم للموروث اللُّغوي، فأعملوا أذهانهم فيـه وتدبَّروا بما توافر لديهم من مقومات للقيام بهـذا العمل الشَّاق؛ إذ "جمعوا بـين علمـي الرِّوايـة اللُّغوية والرِّواية القرآنية، وقد تحقَّق لهم أيضًـا علمُ الدِّراية، ومن هؤلاء أبو الأسود الدؤلي وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر وأبو عمرو والخليل وسيبويه والكسائي .." [٨]، ولو اقتصر هدفهم على طرد اللحن لاكتفوا بمـا جمعوه من ألفاظ وعبارات عن العرب الخلَّص.

وبذا كانت غايتهم تسير جنبًا إلـى جنـب مـع عملهم؛ فما أشكَّل عليهم من ألفاظ القرآن ومعانيه ردُّوه إلى كلام العرب، متحرِّين الدِّقة في ذلك.

وينبغي التَّنبه إلى أنَّ اختلاف القراءة في كلمات من صيغة إلى غيرها ليس من قبيل التَّيسير على العرب؛ فليس في تبديل الصِّيغ مشقَّة علـى أي من القبائل، بل يعدُّ من صور إعجاز القرآن؛ إذ

أغنى هذا التبديل في الصِّيغة عن نزول آية بهذا المعنى. إضافة إلى ذلك أنَّه لم يؤدِ قط إلى تناقض أو تنافر بينها، وإنَّما أفاد معاني لطيفة مقصودة، يكمِّل بعضها بعضًا. واختلاف القراءة لا يؤدي إلى اختلاف المعنى، فيكون من باب التَّنوع في أساليب الكلام الَّتي برع فيها العرب، وفائدته، تأكيد عجزهم عن معارضته، مع تضمنه لفنون كلامهم [٩].

المحور الأول: تفسيرات السُّهيلي وآلياته في أماليه

يحاول هذا المحور تسليط الضَّوء على صورتي التَّفسير اللتين ظهرتا في أمالي السُّهيلي، وهما: صورة التَّفسيرات الشَّارحة للعلائق بين ألفاظ التَّركيب، وصورة التَّفسيرات التَّعليليَّة.

أولاً: صورة التَّفسيرات الشَّارحة:

تجلَّت هذه الصُّورة فيما استغلق وانبهم، فهي بذلك تصبّ في مجرى الإبانة والتَّوضيح، وجاءت محقَّقة للمفهوم الأولي (المعجمي) للمصطلح، وأكثر ما تبلورت في الاجتهاد النَّحوي، سواء أكانت شرح تأكيد له، أو شرح نفي له، فهي على ذا تتفرّع إلى فرعين، بيانهما التَّالي:

الفرع الأول: تفسير لتأكيد اجتهاد نحوي:

تمثَّلت صورة هذا الفرع في (أمالي السُّهيلي) في المسائل التَّالية:

- ✓ مسألة باب الحال واسم الإشارة [١٠].
- ✓ تفسير رفع كلمة (الوضوء) في قول عمر: "والوضوءُ أيضًا" [١١].
- ✓ توجيه (حسبكم سنَّة نبيكم) [١٢].
- ✓ مسألة في النَّصب [١٣].
- ✓ تفسير توجيه ترك تنوين (قريب)في قوله (مثل أو قريب من فتنة الدَّجال) [١٤].
- ✓ تفسير توجيه (ابن) في قوله (ولد ابن ذكر)[١٥].
- ✓ تفسير توجيه (لا تسألوه لا يجيء بأمر تكرهونه) [١٦].
- ✓ مسألة في لام الأمر الدَّاخلة على فعل المتكلم[١٧].
- ✓ مسألة في البدل [١٨].
- ✓ مسألة في فتح همزة (أن) بعد (ثم) [١٩].
- ✓ مسألة في إعراب (ربَّ) [٢٠].
- ✓ مسألة في الإضافة والبدل [٢١].
- ✓ مسألة في دلالة الواو [٢٢].
- ✓ تفسير توجيه رفع (والمشرق) في قول: باب "قبلة أهل المدينة وأهل الشَّام والمشرقُ.."[٢٣].
- ✓ تفسير تجرُّد الأعلام المؤنَّثة من التَّنوين[٢٤].
- ✓ تفسير رفع (المرأة) في حديث صفية: "حتى سقطت عن الرَّاحلة المرأةُ" [٢٥].
- ✓ في عمل المصدر [٢٦].

من النَّظر في هذه المسائل يبدو دورانها في فلك بعض الظَّواهر اللغوية، كالحذف والإضمار والتَّقدير، أكثر من غيرها، الأمر الَّذي يُرشح فرضية تنص على وجود تماس بين هذه الظَّواهر والتَّفسير.

لعلَّ مستندها ينبثق من كون هذه الظَّواهر في أصلها خروج عن النَّسق الطَّبعي للتَّركيب

العربي، بل أنَّ منها ظـاهرتين يمكـن عـدُّهما وجهين متضـادين لنمطيتـه، وهمـا الحـذف والتَّقدير؛ إذ الأولى إسقاط كلمة أو أكثر، والثَّانية زيادة كلمة أو أكثر.

وعلى ذا، فالخروج عن النَّسـق الطَّبعـي للتَّركيب العربي سواء أكان بحذف، أم بإضمار، أم بتقدير، أم باستخدام كلمة في غيـر سـياقها الطَّبعي، أو إزالة لبس في فهم المعنى المـراد، هو المرتع الملائـم للتَّفسـير، والكشـف عـن الملابسات الخفية.

ولتجلية كنه الصُّورة اُنتُخبت مسألة تفسـير رفع كلمة (الوضوء) في قول عمر: "والوضـوءُ أيضًا" أنموذجًا.

تفسير رفع كلمة (الوضوء) في قول عمر: "والوضوءُ أيضًا" أنموذجًا:

تقوم هذه المسألة على التَّمييز بين أسـلوبين من الأساليب العربيَّة الَّتي تقوم على استحضـار الحال ومقام الكلام فيها، وهما: التَّحـذير [٢٧]، والاستفهام الإنكاري؛ ففي الأسلوب الأول يكون تحذير من أمر يوشك المرء أن يقع فيه أو يرهقه [٢٨]، وفي الثَّـاني طلـب لمحاولـة الفهـم لا للحصول على إجابة، بل للتَّوبيخ وللإنكار.

ففيها عالج السُّهيلي تفسير توجيه رفع كلمة (الوضوء) استنادًا إلى سـياق الواقعـة كـاملاً، متوخيًا الفهم الصَّـحيح للعلاقـة بـين الحالـة الإعرابيَّة للكلمة والمعنى المراد؛ إذ السِّياق سياق عتاب وإنكار الإبطـاء عـن صـلاة الجمعـة والاقتصار على الوضوء دون الغُسُل، وهو مـا يقتضيه معنى رفعها؛ إذ رفعها على مراعـاة أنَّ الأسلوب استفهامي إنكاري، وهو مـاضٍ فـي السِّياق ذاته، في حين أنَّ نصبها على مراعاة أنَّ الأسلوب تحذيرٌ، يقتضي إنكار الوضوء والابتعاد عنه، وليس هذا هو المراد البتة؛ إذ يتعارض مع قوله -ﷺ: "لا صلاة لمن لا وضوء له .." [٢٩].

وجاء تفسيره المعضد لهذا فـي قولـه: ".. وقوله "أيضًا" كلمة **تشعر برجوع المـتكلم إلـى حديث متقدم**، وتقدَّم من قول عثمان: انطلقت إلى السُّوق، فسمعت النِّداء، يعتذر عن إبطائه، فلم يرَ عمر ذلك عذرًا، فلما ذكر له الاقتصـار علـى الوضوء وترك الغُسُل، قال له: أهذا صنيعك مع الإبطاء! فهذا موضع رفع لا موضع نصب كما ترى" [٣٠].

وكانت آليته فيها قائمة على الاستناد إلـى إجمـاع الرُّواة على حالة الرَّفع، والتَّمثيل بمثال مصنوع، هو: أقعودًا يا فلان وقد قام النَّاس!، وبقولٍ لعمر حينما رأى رجلاً يصـلي عنـد القبـر: آلقبـر القبر![٣١].

وعلى ذا، يمكن عدُّ تفسير السُّـهيلي لهـذه المسألة القائم على إزالة اللـبس المتبـادر إلـى الذِّهن دون فهم سياق الواقعة كـاملاً، أنموذجًـا تطبيقيًّا يُلمَح منه تأكيد أثر العلاقة بين الوظائف النَّحوية والمستخلصة من الحـالات الإعرابيَّـة للكلمات في سياقاتها المرادة.

الفرع الثَّاني: تفسير لنفي اجتهاد نحوي:

جاءت مسائل هذا الفـرع مصـطبغة بصـبغة انفعاليَّة تعلو حينًا، وتخبو حينًا آخـر؛ ملائمـة لسياقها، ولشخصية السُّهيلي، ومع ذا لم تختلـف

آلية تفسيره لنفي الاجتهاد النَّحوي فيها كثيرًا، كما بدا في المسائل التَّالية:

- مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء [٣٢].
- في (خُوَّة) رواية في (أخوه) [٣٣].
- توجيه (المرأة) في حديث صفيَّة: "حتى سقطت عن الرَّاحلة المرأةُ" [٣٤].
- في توجيه (يا نساء المؤمنات) برواياتها[٣٥].
- في عمل المصدر [٣٦].
- في توجيه قول النَّبي -ﷺ-: "إنك أن تخلف"[٣٧].

وإبرازًا لآلية هذا الفرع اختيرت المسألة الأولى أنموذجًا.

مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء: أنموذجًا:

تعدُّ قضية الممنوع من الصَّرف من القضايا الشائكة ذات الإشكالات المتعدِّدة، وكان موقف النُّحاة مصطبغًا بهذه الصبغة، ومنهم السُّهيلي؛ إذ ظهر موقفه صريحًا خلال تناولها في سياق تقديمه تفسيرات لنقضها بلهجة أقرب ما تكون حادَّة جدًّا، يُفهَم منها رفضه أساسها وما انبنى عليها.

موقفه هذا أبرزه بوضوح دون تورية في مسألته هذه ابتداءً بأول كلمة فيها (زعموا)، وتمثَّلت آلية تفسيره فيها في الآتي:

أوَّلاً: استخدام عبارات للتَّهكم والسُّخرية، كقوله: ".. ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم حتَّى ضربوا المثل بهم؛ فقال: (أضعف من حجَّة نحوي)" [٣٨]، وقوله: ".. تعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التَّحكم وأنواع من التَّناقض.." [٣٩]، وكقوله: ".. هل هذا إلاَّ بَهْتٌ وباطلٌ بحت!" [٤٠].

كذلك استخدامه كلمة (تحكُّم) عدَّة مرات، بلغت في نهاية المسألة فحسب أربع مرات متتالية؛ ثلاثة منها كانت بصيغة المصدر، وواحدة بصيغة الفعل الماضي المسند إلى واو الجماعة. وكأنَّه يُلمَح من صنيعه إرادة تأكيد إثبات الوصف لأفعالهم.

ثانيًا: استخدام القياس؛ إذ قاس تفسير صحَّة العلَّة في العلَّة المطردة المنعكسة على علَّة تفسير تحريم الخمر [٤١]. وهذا يتنافى مع علل الممنوع من الصَّرف؛ إذ إنَّها لا تطرد.

ثالثًا: استخدام السَّبر والتَّقسيم؛ فظهرت هذه الآلية في عدَّة مواطن، منها قوله: ".. وأمَّا علَّة امتناع الاسم من الصَّرف ففيها ما ذكرناه من الفساد والمناقضة؛ أمَّا الفساد في العلَّة .." [٤٢].

رابعًا: المقارنة والمقابلة، سواءٌ أكانت المقابلة لمجمل علل منع الاسم من الصَّرف، أم مختصَّة بأسماء محدَّدة، كما في منع الاسم (أبي قابوس) من الصَّرف [٤٣].

تنوُّع الآليات المستخدمة وتعدُّدها يُفهم منه محاولته دحض جميع الحجج الَّتي قد تُضعف موقفه من القضية، ويحتج بها غيره.

وإنعام النَّظر بصنيعه دفع الفكر للتَّساؤل: أ كان ما قدَّمه السُّهيلي كافيًا لإقناع الآخرين بموقفه. وما مستنده فيما قدَّم؟ وهي ما سيتمُّ الإجابة عنها، والتَّعرُّض لها في موضعها من هذه الدِّراسة.

ثانيًا: صورة التَّفسيرات التَّعليليَّة:

جسَّدت هذه الصُّورة في أمالي السُّهيلي المفهـوم المتعارف عليه نحويًّا لمصطلح (التَّعليل)، وعلى ذا فلا غرابة في كثرة عددها مقارنـة بمسـائل التَّفسيرات الشَّارحة؛ إذ النَّحو علم اجتهادي، يلجأ فيه أصحابه إلى إثبات مايرونه أو نفي ما يـراه غيرهم إلى سوق التَّفسيرات التَّعليليَّـة، سـواء أكانت أوائل أم ثوانيًا ...إلخ.

وهذا ما وُجِد فيه؛ إذ يمكـن تصـنيف آليـات التَّفسيرات التَّعليليَّة فيه على النَّحو التَّالي:

الآلية الأولى: التَّفسير بالسِّمات النَّحوية: بابًا، أو أداة، أو ظاهرة.

الآلية الثانية: التَّفسير بالعـدول عـن الأصـل ومراعاة معنى السِّياق.

الآلية الثَّالثة: التَّفسير بـدفع التَّـوهم أو نفيـه وبيانها الآتي.

الآلية الأولى: التَّفسير بالسِّمات النَّحوية:

ترد في هـذا الصِّـنف المسـائل الَّتـي تـأتي التَّفسيرات فيها بالسِّمات النَّحويَّة الَّتي اختصَّـت بها الأبواب أو الكلمـات أو الظَّـواهر –محـل التَّفسير– من أمثلة المسائل التَّالية:

- ✓ مسألة في إعراب قول ابن عبَّاس: جمعه له صدرك [٤٤].
- ✓ مسألة في وضع الضَّمائر المنفصلة [٤٥].
- ✓ مسألة في وصف المذكر بمؤنثه [٤٦].
- ✓ مسألة في (منذ) و(واو القسم) و(تائه) [٤٧].
- ✓ مسألة في الجواب بـ(بلى) و(نعم) [٤٨].
- ✓ مسألة في أثر الاستفهام على أسلوب النَّفـي [٤٩].
- ✓ مسألة في المفعول من أجله [٥٠].
- ✓ مسألة في كسر همزة (إنَّ) وفتحها [٥١].
- ✓ مسألة في الجزم ونون التَّوكيد [٥٢].
- ✓ مسألة من باب الصِّفة المشبهة [٥٣].
- ✓ مسألة في (قلَّ) على وزن (فعُل) مرادًا بـه المدح [٥٤].
- ✓ مسألة في الظَّرف المقطوع والحال [٥٥].
- ✓ مسألة في العطف والبدل [٥٦].
- ✓ مسألة في النَّعت وحذف العائد [٥٧].
- ✓ فصل في صيغة منتهى الجموع [٥٨].
- ✓ تفسير امتناع تنوين العلم المركَّب [٥٩].
- ✓ في توجيه (تسعة وتسـعين اسـم) بخفـض التَّمييز [٦٠].

ولتسليط الضَّوء على هذه الآلية اُنتُخِبت (مسـألة في العطف والبدل) أنموذجًا.

مسألة في العطف والبدل: أنموذجًا:

ينقل عنوان المسألة المطلـق دون وصـفٍ أو إضافةٍ، الَّذي نصَّ عليه السُّهيلي في كتابه الفكرَ إلى قضية شغلت ألباب بعض النَّحاة؛ لاختبـار صحَّة المقولة الشَّائعة في الدَّرس النَّحوي (كلُّ ما يصلح أن يكون عطف بيان يصحُّ عـدُّه بـدلاً مطابقًا)، ممَّا دفع إحدى الباحثات المحدثات إلى محاولة تخليصهما من بعضـهما بـالنَّظر إلـى وظائفهما وخصائصهما [٦١].

في حين أنَّ النَّظر في عرضه لها يتَّضـح أنَّـه يعني عطف النَّسق؛ إذ ناقش فيها حكـم جـواز العطف بحرف عطف محذوف في سياق عرضه توجيه رفع (حبُّ رسول الله) فـي قـول عمـر لحفصة: "لا يغرنَّك هذه الَّتي أعجبهـا حسـنُها، حبُّ رسول الله –ﷺ– إياها" [٦٢].

إذ قال: ".. وكلُّ ما ذكروه عندي من حذف حرف العطف لا يصح، ولا يقوم عليه دليل من قياس ولا سماع؛ لأنَّ الحروف لو أُضمِرت لم يبقَ ما ينبئ عن معانيها، ألا ترى أنَّ (إنَّ) وأخواتها، وحروف المجازاة، وحروف الجرِّ، وحروف النَّفي والاستفهام، لو أُضمِر شيء من ذلك لاحتاج المخاطب إلى وحي يطلعه على ضمير المتكلم، وأنَّه أرادها ونواها، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول: عندي درهم عشرون، وثوب دينار، واشتريت عبدًا جبَّة، وهذا محال.." [٦٣].

ولعلَّ استناده إلى سمات حروف العطف جلي في سوقه حكم التَّوجيه؛ إذ هي من الحروف الَّتي لا تضمر، ويبقى عملها. وتمثَّلت آلية تفسيره فيها في الملامح الآتي:

أوَّلاً: التَّصريح بمعيار سنِّ الحكم النَّحوي؛ إذ ذهب إلى أنَّ القول بجواز العطف بحرف عطف محذوف غير صحيح، ولا يستند إلى دليل سماعي أو قياسي [٦٤]؛ فانعدام الدَّليل السَّماعي والقياسي يعضد الحكم النَّحوي المسند إليها؛ إذ هما الدَّليلان الأساسيان اللَّذان تنبثق منهما بقية الأدلة الأخرى. وكون الحكم بلا دليل له ومستند فهو حكم واهٍ.

ثانيًا: التَّدرج في نقض الحكم؛ إذ استفتح تعليله باستخدام أداة الشَّرط (لو) الَّتي صبغت السِّياق بدلالتها الافتراضية، المشعرة بموقفه من الحكم، أو بافتراضيته على أقلِّ تقدير؛ فاستعملها ثلاث مرات في ثلاث سياقات مختلفة.

جاءت المرة الأولى في سياق افتراضية الورود عن العرب، فقال: "لو صحَّ عن العرب لكان وجهًا حسنًا، ولكنه عندي غير جائز" [٦٥].

وجاءت المرة الثَّانية في سياق تهكمي؛ إذ قال: ".. لو أضمر شيء من ذلك لاحتاج المخاطب إلى وحي يطلعه على ضمير المتكلِّم، وأنَّه أرادها ونواها" [٦٦].

في حين جاءت المرة الثَّالثة في سياق بيان استحالة جواز حكم المسألة؛ إذ قال: "ولو جاز ذلك لجاز أن تقول: عندي درهم عشرون، وثوب دينار، واشتريت عبدًا جبَّة، وهذا محال" [٦٧].

ثالثًا: استخدام القياس، إذ أورده دليلاً لانتفاء حكم المسألة؛ فبعد افتراض حذف حروف العطف، وعدم بقاء عملها، ساق عدَّة أقيسة لأحرف مختلفة نوعًا، متشابهة حكمًا، هي: الحروف النَّاسخة، والشَّرطية، والجارَّة، والنَّافية، والاستفهامية.

فلم يقل أحدٌ ببقاء عمل هذه الأحروف وهي محذوفة؛ إذ جميعها من العوامل اللفظية الَّتي لا وجود لعملها بدونها.

الآلية الثانية: التَّفسير بالعدول عن الأصل أو الالتفات إلى المعنى:

تنضوي مسائل هذه الآلية في كنف شقي تعليلين: لمَ عُدِل عن الأصل؟ وما مستند ذلك؟، وهذا ما انجلى في المسائل التَّالية:

- مسألة في كاف التَّشبيه [٦٨].
- فصل في (حتَّى) [٦٩].
- مسألة في الجواب بـ(بلى) و(نَعَم) [٧٠].

- فصل في موقع (بلى) [٧١].
- فصل في وقوع (نَعَم) موقع (بلى) [٧٢].
- فصل في أثـر الاسـتفهام علـى أسـلوب النَّفي[٧٣].
- مسألة في دلالة الكـلام المنفـي المسـبوق باستفهام على الإنكار والتَّوبيخ [٧٤].
- في كسر همزة (إنَّ) وفتحها [٧٥].
- فـي إعـراب: ".. أفـلا أربعـة أشـهر وعشرًا"[٧٦].
- في أسرار العدل [٧٧].
- في المـذكَّر المسـمَّى بمؤنَّـث لفظـي أو معنوي[٧٨].
- صرف بعض الأعلام [٧٩].

انتُخبت (مسألة في كاف التَّشبيه) أنموذجًا.

(مسألة في كاف التَّشبيه): أنموذجًا:

حظيت مسألة اقتصار دخول كاف التَّشبيه علـى الاسم الظَّاهر دونًا عن المضمر بمزيـد عنايـة تفسيرات النُّحاة؛ فكان يـرون أنَّهـا لا تتصـل بالضمير، بل بالاسم الظَّاهر، فتقول: أنت كزيد، ولا تقول: أنت كي، وكـانوا يعـدون الضَّـمير المنفصل كالاسم الظَّاهر، ولذلك اختلـف عـن الضَّمير المتصل [٨٠].

جاء في كتاب سيبويه [٨١] تفسير ذلك باستغناء العرب عن الكاف بمثل، على اعتبار أنَّ قـول: أنت كزيدٍ، استغناء عن قول: أنت مثلُ زيدٍ.

يعضد هذا ما ذهب إليه المبرد من أنَّها حـرف معنى منفصل بنفسه عمَّا بعده وقبلـه، ومـع ذا محال الكلام به منفردًا [٨٢].

وفي المقابل، لم يرتضِ السُّهيلي هذا التَّفسير؛ إذ رأى خلاف ذلك، وتمثَّل رأيه في منحيي الآليـة التَّالية:

المنحى الأول: نقض حجَّة الخصم وسوق الحجج المتتالية، وتنبري هذه الآلية في قوله: ".. قـال سيبويه وغيره ..، وليس هذا بعلَّة؛ لأنَّ السُّـؤال لازم حتى له، لأنَّ السَّائل كما له أن يقول: لمَ لمْ تدخل على المضمر، كذلك لـه أن يقـول: لـمَ استغنوا في المضمر بمثل: فيقولون: كه، كمـا يقولون: مثله؟ وأيضًا فإنَّ الكلام بمثل إذا قلـت: مثله، أطول، وهو بالكاف أوجز، فكيف استغنوا بالأطول عن الأوجز، وإنما الأصل أن يسـتغني بالأوجز عن الأطول، وبالأخف عـن الأثقـل" [٨٣].

يكاد يكون هذا المنحى ترجمان لمجاراة الخصم في آلية تفكيره؛ إذ تمخض هذا من مسلكين:

المسلك الأول: القياس؛ إذ القول باستغناء العرب عن الكاف بمثل تفسيرًا لدخولها علـى الظَّـاهر يدفع الفكر لتساؤلين: لمَ لمْ تدخل الكـاف علـى المضمر، ولمَ لم يستغنوا عن المضمر بمثل؟

ويبدو جليًّا أنَّ هـذين التَّسـاؤلين ليسـا سـوى عمليتين قياسيتين ذهنيتين حاول السُّـهيلي مـن خلالهما التَّمهيد لبيان تفسيره للمسألة.

المسلك الثَّاني: الاستناد إلى استحضار الأصل؛ إذ المعلـوم أنَّ الاسـتغناء يكـون بـالأوجز دون الأطول، وبالأخفِّ دون الأثقل، وهذا ما يتنـافى مع التَّفسير الَّذي أورده النُّحاة؛ إذ (مثل) أطـول من (الكاف)، وأثقل منها.

المنحى الثَّاني: بسط تفسيره وبيانه؛ وافتتح بيانه بقوله: ".. وإنما السِّر في ذلك عندي" [٨٤] الَّذي يحمل في مدلوله العام اعتزاز بالظفر بما لم يظفر به الآخرون؛ فكان التَّفسير سرًّا. يعضد هذا تكرار هذه الكلمة ثلاث مرات أثناء عرضه لتفسيره. ثمَّ سلك في بيانه الآلية التَّالية:

أوَّلاً: استحضار الأصل؛ فقد جاء تفسيره منبثقًا من بيان السِّمة النَّحويَّة الَّتي تُصنَّف إليها (الكاف) وأصل حكمها؛ إذ الكاف من حروف الجرِّ، وهذه الحروف أصلُّها أن تدخل على الضَّمير المتصل، لكن العرب مع الكاف خالفت هذا الأصل؛ فأدخلتها على الضَّمير المنفصل، فقالوا: زيد كهو؛ وذلك لأنَّ فيها مافي (كأنَّ) من معنى التَّشبيه. وعلى ذا، فحكم الاسم المخفوض بالكاف كحكم الاسم المرفوع بـ (كأنَّ).

ثانيًا: الحمل على المعنى، وقد ساق السُّهيلي لتعضيد تفسيره حمول عدَّة، هي حمل (اجتور) على (تجاور)، وحمل (إنما يقوم أنا) على معنى (ما يقوم إلا أنا)، وحمل (ما جاءني زيد إلا أعطيته) على معنى (كلما جاءني أعطيته)، وحمل فصل الضَّمير إذا جرى الوصف على غير من هو له.

ولم يخفَ عنه بيان الجامع بينها؛ إذ قال: ".. فلمَّا لم يكن الاسم المشبه به في باب (كأنَّ) ضميرًا متصلاً، لم يكن الاسم المشبه به في باب (الكاف) ضميرًا متصلاً؛ لأنَّه هو هو في المعنى [٨٥].

ثالثًا: التَّصريح بموقفه من تعليل النُّحاة للمسألة؛ إذ ختم المسألة بتصريح موقفه من تعليل النُّحاة لها؛ فقال:"... وتعليلهم لهذه المسألة لايطرد، بل ينتقض تارة، وينكسر أخرى، فتأمله"[٨٦].

الآلية الثَّالثة: التَّفسير بدفع التَّوهم أو نفيه:

تمثَّلت مسائل هذه الآلية في الآتي:

- تفسير قول "حكم الأسماء الأعلام كحكم سائر المعارف" [٨٧].
- في ذهاب الخفض [٨٨].
- في العدد المعدول [٨٩].
- في توجيه "يا نساء المؤمنات" برواياتها[٩٠].

وتبيانًا لها اختيرت مسألة (في ذهاب الخفض) أنموذجًا.

مسألة (في ذهاب الخفض): أنموذجًا:

تعالج المسألة تفسير جرِّ الأعلام الممنوعة من الصَّرف بالفتحة بدلاً من الكسرة؛ إذ الأصل في هذه الأسماء ألا يصاحبها التَّنوين إلا إذا كانت تنوَّن قبل التَّسمية، فكان بقاء حركة الكسرة في آخرها في حالة الجرِّ موهمًا بإضافة الاسم إلى ضمير المتكلم، كما في: مررت بأحمرِ.

ولبسط هذا التَّفسير؛ وهو التَّحرز من إحدى طرائق الكتابة الَّتي يستدلُّ بها على المحذوف، صرَّح السُّهيلي بمستنده فيه ومصدره؛ وهو الاكتفاء بالكسرة في سياقات فصيحة نيابة عن ضمير المتكلِّم.

ويُلمح من هذا المستند مغادرة الكسرة لوظيفتها النَّحويَّة، إلى كونها مجرد قرينة لفظية يستدل بها إلى ياء المتكلم المحذوفة.

ويأتي هذا التَّفسير منبثقًا من أساس المصادر النَّحوية وهو السَّماع، **الَّذي ألمح إليه السُّهيلي**

في مسألته من خلال إشارتين: التَّصريح بوروده في المنبع الأول وهو القرآن الكريم، والإشـــارة إلى الحكم المعياري المقنن له في هذا الـــورود، وهو ما يظهر في كلمة (كثير).

المحور الثَّاني: تفسيرات السُّهيلي في الميزان

يحاول هذا المحور تسليط الضَّوء على إجابة عن تساؤلات سبق طرحها، الَّتي يمكن إعادة ســـبكها في التَّساؤلات التَّالية: ما هي مـــواطن التَّفســـير الفاشية في أمالي السُّهيلي؟ وما الأسس المســـتند إليها وما هي آليته في التَّفسير؟ وما موقفه مـــن تفسيرات النُّحاة الآخرين في أماليه؟ وما موقـــع تفسيراته في الدَّرس النَّحوي؟

من استقراء مسائل الدِّراســـة يظهـــر أنَّ ورود مسائل صورتي التَّفسير: الشَّارحة، والتَّعليليَّة في مصنف السُّهيلي لم يكن واحدًا؛ إذ كان ظهـــور الصُّورة الثَّانية يفوق ظهور أختها؛ فبلغ مجموع مسائل التَّفسيرات الشَّارحة عشرين مسألة، فـــي حين كان مجموع مسائل التَّفسيرات التَّعليليَّة تسع وعشرين مسألة.

كما يظهر ما حظيت به التَّوجيهات النَّحويَّة مـــن قدر وافٍ من المسائل محط عنايـــة تفســـيرات السُّهيلي، وما ذا إلا لكون ميـــدانها وشخصـــيته النَّقديَّة يسيران في فلك واحد؛ فالميـــدان ميـــدان اجتهاد ونظر، وهو موطن هذه العقلية، وما غلبة ظهور تفسيراته في التَّراكيب الملبسة إلا تجسيد لذلك، كما في مسألة (تفسير رفع كلمة (الوضوء) في قول عمر: "والوضوءُ أيضًا") [٩١] وغيرها. فضلاً على كون منهج مصنفه بشكل عام مـــنهج حجاجي [٩٢].

يعضد هذا محاولة إحدى الباحثـــات المحـــدثات تسليط الضوء على أشهر المواطن الَّتـــي عنـــي السُّهيلي بالتَّعليل لها؛ إذ صنَّفتها فيمـــا وضـــعته العرب، وما لم تضعه، وموقع الكلمة، وما حذف من الكلمة، ودلالة الصِّيغة ومادتها [٩٣].

استند في سياق تفسيره إلى عدَّة أمور مختلفة في كنهها وطريقة عرضها مـــن مســـألة لأخـــرى؛ معتمدًا في ذلك على طبيعة المســـألة، وموقفـــه منها. وكان من أبرزها: القياس، ولغات العرب، والأحكام الكمية، والتَّرجيح.

ورد القياس كثيرًا في مسائله، وجاء دليلاً علـــى الاجتهادات النَّحوية، في حين ظهـــرت لغـــات العرب بتعريف دون تعيين في مثل (من العرب ..) و(قد كان العرب يجعلون ..) كما في مسألة (في العطف والبدل) [٩٤]، ومسألة (في توجيـــه تسعة وتسعين) [٩٥].

وكما استند إلى الأحكـــام الكميـــة والتَّرجيحيـــة كالغالب والنَّادر والميل، كما في مســـألة (فـــي وضع الأحكام المنفصـــلة) [٩٦]، و(مـــن بـــاب الصفة المشبهة) [٩٧]، وفي مسألة (في وصـــف المذكَّر بمؤنثه) [٩٨] على التَّوالي.

على ضوء هذا، يمكن التَّوصل إلى تصور يمثل ملمحًا أصيلاً في شخصية السُّهيلي النَّحويَّة؛ إذ لم يكن يرتضي أن تسير الأمور على عواهنها دون أن يترك بصمته النَّاقدة فيها، كمـــا هـــو ســـمت الشَّخصية النَّاقدة؛ إذ كان تارة يستحدث تفسيرات خارجة عمَّا هو مألوف في تصنيفات النُّحاة، كما في مسألة (في الأعلام المؤنَّثة وسرُّ تجردها من التَّنوين) [٩٩]، وتـــارة يُصـــرِّح بموقفـــه مـــن

تفسيرات النُّحاة في سياقات تعلو بها نزعته الحجاجية الانفعاليَّة؛ إذ قال في مسألة (فيما لا ينصرف من الأسماء): ".. وهذا الباب لو قصروه على السَّماع، ولم يعلِّلوه بأكثر من النَّقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل به، فقالوا: "أضعف من حجة نحوي" وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التَّحكم وأنواع من التَّناقض وفساد من العلل؛ لأنَّ العلَّة الصَّحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها ويفقد بفقدها.." [١٠٠].

وقوله في مسألة كسر همزة (إنَّ) وفتحها: ".. وأمَّا ما ذكرت من الأصل الذي ربطه الفارسي وابن السَّراج في كسر همزة (إنَّ) وفتحها، فهو أصل بارد على المبتدئ، واهٍ عند المنتهى، فلا نُعوِّل إلا على ما قاله صاحب الجمل؛ لأنَّ قولهما (كل موضع يصلح فيه الفعل والاسم فإنَّ فيه مكسورة، وكل موضع يصلح فيه أحدهما فإنَّ فيه مفتوحة) هو مع إشكاله لايفيد حكمة، ولايشير إلى سبب الفتح والكسر، ثم هو منتقض؛ إذ قد جاء الكسر في موضع لا يقع فيه إلا الاسم .. " [١٠١].

وقوله في مسألة (دلالة الكلام المنفي المسبوق باستفهام على الإنكار والتَّوبيخ): ".. وهذا عجب من التَّعليل عُجاب" [١٠٢].

وفي المقابل، لم يكن موقف النُّحاة من تفسيرات السُّهيلي موقفًا محايدًا؛ إذ منهم من علَّق على شغفه بالتَّفسيرات بقوله: ".. وكان الأعلم –رحمه الله– على بصره بالنَّحو مولعًا بهذه العلل الثَّواني، ويرى أنَّه إذا استنبط منها شيئًا فقد ظفر بطائل. **وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السُّهَيْلي على شاكلته –رحمه الله– يولع بها، ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالًا في الصَّنعة وبصَرًا بها**" [١٠٣].

إنعام النَّظر من موقف السُّهيلي من تعليلات النُّحاة يُلحظ منه تركيزه على أمرين: ضعفها، وعدم اطرادها، وربطه الصَّريح بين العلل الفقهية والنَّحوية؛ بمحاولة إسقاط سمات الأولى على الأخيرة كما في مسألة (مالا ينصرف) وبذا ينبري في الفكر تساؤلات عدَّة، منها: إذا كان هذا حال تعليلات النُّحاة فما الغاية منها؟ وإن كان الحال كما صرَّح فلمَ أسرف في اختراعها وولوع بها كما جاء عن ابن مضاء؟ من جانب آخر هل يمكن القول بأنَّ العلل الفقهية وجه آخر للعلل النَّحوية حتى تسيران في فلك واحد؟

الَّذي يبدو أنَّ الرَّبط بين الأمرين يكشف عدم صحَّة ما ذهب إليه؛ فالعلتان مختلفتان في كنههما؛ إذ صرَّح عدد من النُّحاة القدماء بكنه العلَّة النَّحوية، من بينهم الزَّجاجي، الَّذي أورد في إيضاحه أنَّ العلل النَّحوية مستنبطة لأوضاع ومقاييس، وليست موجبة، وهي قد تكون تعليمية أو قياسية أو جدلية نظرية [١٠٤].

كما يمكن عدُّ الوقوف على ما أورده ابن جني في خصائصه من كلام نفيس عن علل النَّحويين والفرق بينها وعلل الفقهيين إجابة شافية عن معظم التَّساؤلات؛ إذ ذهب إلى أنَّ العلل

النَّحوية أقرب إلى العلل الكلاميـة منهـا إلـى الفقهية؛ إذ النُّحاة يستندون في عللهم إلى مـدى تقبل حالها على النَّفس؛ لخفتها، أو نفورها منها؛ لثقلها، بعكس العلل الفقهية الَّتي هـي علامـات لوقوع الأحكام [١٠٥]. يعضد هذا قول سيبويه: "وليس شيء ممـا يُضـطرّون إليـه إلا وهـم يحاولون به وجهًا" [١٠٦].

وقد صرَّح في (باب في الرَّد علـى مـن اعتقد فساد علل النَّحويين لضعفه هو في نفسـه عن إحكام العلَّة) بأنَّ مـن تبنـي أمثـال هـذه المعتقدات يكشف عن قلة معرفة بكنه أحكام العلة ومقاصدها، ولا شكَّ أنه يعاني من قصور فـي فهم المراد منها؛ لقلَّة زاده فيها، وكان الأولى به إتقان الأصول؛ لتتكشف له بعد ذلك مكنوناتهـا، وتهاوت أمامه هذه المعتقدات [١٠٧].

وما جاء في الاقتـراح نقـلاً عـن قالـه صاحب المستوفي [١٠٨] من تأكيد لحقيقة أصول العلل النَّحوية، وبعدها عمَّا وُصِفت به من الوهن لهو تعضيد لهذا.

ولعلَّ مما يشفع للسُّهيلي في تلازم ربطـه بينه العلل الفقهيَّة والنَّحوية كونه جامعًـا بـين العلمين، وهو أميل إلى الأول.

ومع ذا فقد كان تفسيراته من الإضـافات الَّتي أثرت الدَّرس، وجسَّدت بشكل جلي الفكـر النَّحوي، وممَّا يعضد ذا كونه من نحاة الأندلس.

النَّتـــائج

خلصت الدِّراسة إلى نتائج من أهمها التَّالي:

- تفاوت ظهور صورتي التَّفسير فـي أمـالي السُّهيلي حسب مسائل الدِّراسة البالغة تسـع وأربعين مسألة.
- ظهرت صورة التَّفسيرات التَّعليليَّة في أمالي السُّهيلي في تسع وعشرين مسألة من مسائل الدِّراسة.
- ظهرت صورة التَّفسـيرات الشَّـارحة فـي عشرين مسألة من مسائل الدِّراسة.

تنوُّع الآليات المستعملة في صورة التَّفسيرات التَّعليليَّة؛ فكان منهـا: التَّفسـير بالسِّـمات النَّحوية، والتَّفسير بالعـدول عـن الأصـل ومراعاة معنى السِّياق، والتَّفسير بدفع التَّوهم أو نفيه.

- تفرَّد السُّهيلي بتفسيرات تخالف ما ورد عـن النُّحاة، كما في مسألة العلم المؤنث، ومسألة في ذهاب الخفض.
- استناده إلى عدم اطراد العلَّة النَّحويَّـة فـي مواضع عدَّة، منها: مسألة فيما لاينصـرف، ومسألة في كاف التَّشبيه.
- اتكاؤه إلى القياس ولغات العـرب وبعـض الأحكام الكميَّة والتَّرجيحيَّة لتعزيز ما يراه.
- كان للسُّهيلي موقفًا مجحفًا من تعليلات النُّحاة الآخرين؛ أفصح عنه في سياقات عـدَّة فـي أماليه بعبـارات صـارمة تصـوِّر وهنهـا وتحكُّمهم كما ذهب.

الهوامـــش:

[١] جمال الدِّين ابن منظور، لسان العرب، ط٣، جـ٥ (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)، مادة (فسر)، ص٥٥.

[٢] علي بـن محمـد بـن علـي الجرجـاني، التعريفات، تحقيـق: إبـراهيم الأبيـاري

(بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ)، ص٨٧.

[٣] أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري (بيروت: مؤسسة الرسالة،١٤١٩هـ / ١٩٩٨م)، ص٣٩٢.

[٤] المرجع السَّابق، ص٣٩٣.

[٥] السَّمين الحلبي، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخرَّاط، جـ١ (دمشق: دار القلم، د.ت)، ص٣٢٥.

[٦] من المنظور الأخير ينبري وجه علاقة هذا الاجتهاد بالتَّعليل أو العلل بأنواعها؛ إذ الأخير جزء من الأول.

[٧] يُنظَر: محمّد مطره جي وسامي عوض ياسر، تعدّد الآراء النّحويّة في تفسير الآيات القرآنيّة، بحث منشور بمجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (٢٩) العدد (١)، ٢٠٠٧م، ص٦٩ – ٧٠.

[٨] ناصر العيشي، الخلاف النحوي في القراءات القرآنية، رسالة دكتوراة، الجامعة المستنصرية، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، ص٤٠

[٩] يُنظر: بلال الجيلي، اختلاف القراءات من صيغة الماضي إلى غيرها: حكمته، ودلالته، بحث منشور بمجلة جامعة الشَّارقة للعلوم الشَّرعية والقانونيَّة، مجلد (٥)، العدد (١)، صفر ١٤٢٩هـ / فبراير ٢٠٠٨م، ص١٥٦.

[١٠] يُنظَر: أبو القاسم السُّهيلي، أمالي السُّهيلي، تحقيق: محمَّد إبراهيم البنَّا (د.م: مطبعة السَّعادة، د.ت)، ص١٠٤ – ١٠٦.

[١١] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٧٩ – ٨١، وقول عمر في: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، جـ٢ (بيروت: دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ت) كتاب الجمعة، ص٥٨٠.

[١٢] يُنظَر: السُّهيلي، أمالي السُّهيلي، ص٧٧.

[١٣] يُنظَر: السُّهيلي، أمالي السُّهيلي، ص١١٤.

[١٤] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص١٣٠ – ١٣١.

[١٥]يُنظَر:السُّهيلي،أمالي السُّهيلي،ص١١١-١١٢.

[١٦] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٨٣ – ٨٦.

[١٧] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٩٤ – ٩٥.

[١٨] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص١٢٧.

[١٩] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٩٦.

[٢٠] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٧١ – ٧٢.

[٢١] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص١١٢ – ١١٣.

[٢٢] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٩٧ – ٩٨.

[٢٣] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٩٠، والقول في: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري (بيروت: دار ابن كثير، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م) كتاب الصلاة، ص١٠٩.

[٢٤] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٣١ – ٣٣.

[٢٥] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص١٠٧، وتخريج حديث صفيَّة لم أقف على أثـر لـه فيمـا يحثت.

[٢٦] يُنظَر: السُّهيلي، أمالي السُّهيلي، ص٨٧.

[٢٧] يُنظَر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسَّلام هارون، ط٣، جـ١ (القـاهرة: مكتبـة الخـانجي، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م)، ص٢٧٣ – ٢٧٧.

[٢٨] يُنظَر: الرَّضي الأستراباذي، شرح الرَّضي على الكافية، عمل: يوسف حسـن عمـر، ط٢، جـ١ (بنغازي: جامعة قان يـونس، ١٩٩٦م)، ص٤٨٣.

[٢٩] قوله –صلى الله عليه وسلم– في: سليمان بن الأشعث أبو داود السجسـتاني الأزدي، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، جـ١ (د.م: دار الفكر، د.ت) ص٧٣.

[٣٠] السُّهيلي، أمالي السُّهيلي، ص٧٩.

[٣١] يُنظَر قول عمر في: البخـاري، صـحيح البخاري، ص١١٦.

[٣٢] يُنظر:السُّهيلي،أمالي السُّهيلي،ص١٩–٢٦.

[٣٣] يُنظر: المرجع السَّابق، ص١٢٨.

[٣٤] يُنظر: المرجع السَّابق، ص١٠٧.

[٣٥] يُنظر: السُّهيلي، أمالي السُّـهيلي، ص٧٠؛ من حديث للرَّسـول –صـلى الله عليـه وسلم– في: أبي الحسين مسلم بن الحجاج النَّيسابوري، صحيح مسلم، عنايـة: أبـو قتيبة نظر محمد الفاريابي (الرِّياض: دار طيبة للنَّشـر والتَّوزيـع، ١٤٢٦هـ) ح١٠٣٠، كتاب الزَّكاة، باب الحثِّ علـى الصَّدقة ولو بالقليل، ولا تمتنع من القليل لاحتقاره، جـ١، ص٤٥٧.

[٣٦] يُنظر: السُّهيلي، أمالي السُّهيلي، ص٨٧.

[٣٧] يُنظر: المرجع السَّابق، ص٧٨، وقولـه – صلى الله عليه وسلم– في: أبي داود، سنن أبي داود، جـ١، ص٢٣١.

[٣٨] السُّهيلي، أمالي السُّهيلي، ص١٩.

[٣٩] المرجع السَّابق نفسه.

[٤٠] المرجع السَّابق، ص٢٢.

[٤١] يُنظر: المرجع السَّابق، ص٢٠.

[٤٢] المرجع السَّابق نفسه.

[٤٣] يُنظر: المرجع السَّابق، ص٢١.

[٤٤] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٥٠ – ٥٢.

[٤٥] يُنظَر:السُّهيلي،أمالي السُّهيلي،ص٤٢–٤٣.

[٤٦] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٦٢ – ٦٣.

[٤٧] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٤٣ – ٤٤.

[٤٨] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٤٤ – ٤٥.

[٤٩] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٤٧ – ٤٨.

[٥٠] يُنظَر :المرجع السَّابق، ص١٢٣ – ١٢٤.

[٥١] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص١٢٤ – ١٢٦.

[٥٢] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص١١٩ – ١٢٠.

[٥٣] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص١١٥ – ١١٨.

[٥٤] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٨٦ – ٨٧.

[٥٥] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٩٢ – ٩٣.

[٥٦] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص١٠٠ – ١٠٤.

[٥٧] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٩٠ – ٩٢.

[٥٨] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٣٨ – ٣٩.

[٥٩] يُنظَر: السُّهيلي، أمالي السُّهيلي، ص٣٩.

[٦٠] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٦٥.

[٦١] يُنظَر: خديجة الصَّبَّان، تخليص البدل من عطف البيان في ضوءالوظائف والخصائص: دراسة دلاليَّة من خلال القرآن الكريم (جدَّة: دار حافظ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م).

[٦٢] البخاري، صحيح البخاري، كتاب التَّفسير،ص١٢٤٤.

[٦٣] السُّهيلي، أمالي السُّهيلي، ص١٠٢ .

[٦٤] المرجع السَّابق، ص١٠٢.

[٦٥] المرجع السَّابق، ص١٠١.

[٦٦] المرجع السَّابق، ص١٠٢.

[٦٧] المرجع السَّابق نفسه.

[٦٨] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٤٠ – ٤١.

[٦٩] يُنظَر: السُّهيلي، أمالي السُّهيلي، ص٤٢.

[٧٠] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٤٤ – ٤٥.

[٧١] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٤٥.

[٧٢] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٤٥ – ٤٧.

[٧٣] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٤٧ – ٤٨.

[٧٤] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٤٩ – ٥٠.

[٧٥] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص١٢٤ – ١٢٦.

[٧٦] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٨٢ – ٨٣.

[٧٧] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٣٤ – ٣٦.

[٧٨] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٢٩ – ٣١.

[٧٩] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٢٨.

[٨٠] يُنظَر: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، جـ٥ (بيروت: دار العلم للملايين،١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م)، ص٢٠٧٥.

[٨١] يُنظَر: سيبويه، جـ٢، ص٣٨٣.

[٨٢] يُنظَر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق، محمد عبدا لخالق عظيمة، جـ١ (القاهرة، مركز إحياء التراث، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م)، ص١٧٧.

[٨٣] السُّهيلي، أمالي السُّهيلي، ص٤٠.

[٨٤] المراجع السَّابق نفسه.

[٨٥] المرجع السَّابق، ص٤١.

[٨٦] المرجع السَّابق، ص٤٢.

[٨٧] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٢٦.

[٨٨] يُنظَر: السُّهيلي، أمالي السُّهيلي، ص٢٩.

[٨٩] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٣٧.

[٩٠] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٦٩ – ٧٠.

[٩١] يُنظَر: الدِّراسة، ص١٠.

[٩٢] يُنظَر: فوزية بداح العتيبي، توظيف القياس في المجالس والأمالي النَّحويَّة: دراسة تحليليَّة نقديَّة، رسالة دكتوراه، جامعة الملك عبد العزيز- جدَّة، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م، ص٢٠٣.

[٩٣] يُنظَر: فاطمة رزاق، منهج السُّهيلي في الدَّرس النَّحوي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورفلة، ٢٠٠٩م، ص٥٥.

[٩٤] يُنظَر: السُّهيلي، أمالي السُّهيلي، ص١٠٠ – ١٠٤.

[٩٥] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٦٥.

[٩٦] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٤٢ – ٤٣.

[٩٧] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص١١٥ – ١١٨.
[٩٨] يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٦٢ – ٦٣.
[٩٩] يُنظَر:السُّهيلي،أمالي السُّهيلي،ص٣١-٣٣.
[١٠٠] المرجع السَّابق، ص١٩ – ٢٠.
[١٠١] المرجع السَّابق، ص١٢٦.
[١٠٢] المرجع السَّابق، ص٥٠.
[١٠٣] ابن مضاء القرطبي، الرَّد على النُّحـــاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣ (القاهرة: دار المعارف، د.ت)، ص١٣٧.
[١٠٤] أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علـــل النُّحو، تحقيق: مازن المبارك (بيـــروت: دار النَّفـــائس،١٣٩٩هـــــ / ١٩٧٩م)، ص٦٤.
[١٠٥] يُنظَر: أبو الفـــتح عثمـــان بـــن جنـــي، الخصائص، تحقيق: محمد النَّجار، جـــ١ (مصـــــر، دار الكتـــــب المصـــــرية، ١٣٧٦هـــ)، ص٤٨ – ٥٤.
[١٠٦] سيبويه، الكتاب، جـــ١، ص٣٢.
[١٠٧] يُنظَر: ابن جني، الخصـــائص، جـــــ١، ١٨٤ – ١٨٥.
[١٠٨] يُنظَر: جلال الدِّين السِّيوطي، الاقتـــراح في أصول النَّحو، قـــرأه وعلَّـــق عليـــه: محمـــود يـــاقوت (د.م: دار المعرفـــة الجامعيـــة، ١٤٢٦هـــــ / ٢٠٠٦م)، ص٢٤٩ –٢٥٠.

قائمة المصادر والمراجع

١- **الأزدي، سليمان بـــن الأشـــعث أبـــو داود السجستاني** (د.ت) سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميـــد، د.م: دار الفكر.
٢- **البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل** (١٤٢٣هـــ / ٢٠٠٢م) صحيح البخـــاري، بيروت: دار ابن كثير.
٣- **الجرجاني، علي بـــن محمـــد بـــن علـــي** (١٤٠٥هـــ) التعريفات، تحقيق: إبـــراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي.
٤- **ابن جني، أبو الفتح عثمان** (١٣٧٦هـــــ) الخصائص، تحقيق: محمد النَّجار، مصر، دار الكتب المصرية.
٥- **الجوهري، أبو نصر إسماعيل بـــن حمـــاد** (١٤٠٧ هـــ / ١٩٨٧م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، بيروت: دار العلم للملايين.
٦- **جي، محمّد مطره وياسر، سامي عـــوض** (٢٠٠٧م) تعدّد الآراء النّحويّة في تفســـير الآيات القرآنيّة، بحث منشور بمجلة جامعة تشرين للدراســـات والبحـــوث العلميـــة – سلسلة الآداب والعلوم الإنســـانية، المجلـــد (٢٩)، العدد (١).
٧- **الجيلـــي، بـــلال** (١٤٢٩هـــــ / ٢٠٠٨م) اختلاف القراءات من صيغة الماضي إلـــى غيرها: حكمته، ودلالته، بحـــث منشـــور بمجلة جامعة الشَّـــارقة للعلـــوم الشَّـــرعية والقانونيَّة، مجلد (٥)، العدد (١)، صفر – فبراير.
٨- **رزاق، فاطمة** (٢٠٠٩م) منهج السُّهيلي في الدَّرس النَّحوي، رسالة ماجستير، جامعـــة قاصدي مرباح ورفلة.

٩- **الرَّضي الأستراباذي، رضي الدِّين محمَّد بن الحسن** (١٩٩٦م) شرح الرَّضي على الكافية، عمل: يوسف حسن عمر، ط٢، بنغازي: جامعة قان يونس.

١٠- **الزَّجاجي، أبو القاسم عبدالرَّحمن بن إسحاق** (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م) الإيضاح في علل النُّحو، تحقيق: مازن المبارك، بيروت: دار النَّفائس.

١١- **السَّمين الحلبي، أحمد بن يوسف** (د.ت) الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخرَّاط، دمشق: دار القلم.

١٢- **السُّهيلي، أبو القاسم عبد الرَّحمن بن عبد الله** (د.ت) أمالي السُّهيلي، تحقيق: محمَّد إبراهيم البنَّا، د.م: مطبعة السَّعادة.

١٣- **سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر** (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م) الكتاب، تحقيق: عبدالسَّلام هارون، ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٤- **السِّيوطي، جلال الدِّين** (١٤٢٦هـ / ٢٠٠٦م) الاقتراح في أصول النَّحو، قرأه وعلَّق عليه: محمود ياقوت، د.م: دار المعرفة الجامعية.

١٥- **الصَّبان، خديجة بنت عبد الله** (١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م) تخليص البدل من عطف البيان في ضوءالوظائف والخصائص: دراسة دلاليَّة من خلال القرآن الكريم، جدَّة: دار حافظ.

١٦- **العتيبي، فوزية بنت بداح بن مخلد** (١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م) توظيف القياس في المجالس والأمالي النَّحويَّة: دراسة تحليليَّة نقديَّة، رسالة دكتوراه، جامعة الملك عبد العزيز – جدَّة.

١٧- **العيشي، ناصر** (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م) الخلاف النحوي في القراءات القرآنية، رسالة دكتوراة، الجامعة المستنصرية.

١٨- **الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني** (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٩- **المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد** (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م) المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، مركز إحياء التراث.

٢٠- **مسلم النيسابوري، بن الحجاج أبو الحسين القشيري** (د.ت) صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢١- **ابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبدالرَّحمن بن محمد** (د.ت) الرَّد على النُّحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، القاهرة: دار المعارف.

٢٢- **ابن منظور، جمال الدِّين أبو الفضل محمَّد بن مكرم بن علي** (١٤١٤هـ) لسان العرب، ط٣، بيروت: دار صادر.